الإتحـــاد المغـــاربي: الواقــع والمعــوقات

The Maghreb Union: Reality and constraints

رتيبـــــــــة بـــرد

جامعة مولود معمري– تيزي وزو، ber_ratiba@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/10 تاريخ القبول: 2021/06/17 تاريخ النشر: 2021/06/27

ملخص:

يعرف العالم منذ نهاية الحرب الباردة تغيرات عميقة، ناتجة عن تسارع الترتيبات الدولية المنجرة عن تيار الإقليمية والتكتل، في خضم تزايد الاهتمام بإنشاء هذه التكتلات في نظم جديدة. في ظل ذلك تبقى الدول المغاربية عاجزة عن استكمال مسارها نحو تحقيق التكامل والإتحاد لأجل الالتحاق بركب الإقليمية الجديدة، وذلك عبر إنشاء منطقة تجارة حرة وإقامة سوق مغاربية مشتركة، كما الحال بكل التجارب التي سبقتها لذلك، لأجل أن تتمكن بذلك من فرض وجودها في إقليميا ودوليا ومنافسة التكتلات الإقتصادية الأخرى. يعكس واقع التجربة المغاربية مشهدا مأساويا ومحبطا لدول وشعوب المنطقة، إذ ورغم توفر الإمكانيات الملائمة على كل المستويات والتي تعكسها خصوصيات فريدة كفيلة بإقامة تكتل ناجح، تبقى الدول المغاربية عاجزة عن الذهاب قدما نحو تحقيق حلم التكامل المنشود، مما جعل دول المنطقة تتسابق فرادى وفيما بينها للظفر بمكاسب وامتيازات خارج محيطها، عن طريق الدخول في علاقات قطرية مع تكتلات إقليمية ودولية عبر شراكات أقل ما يقال عنها أنها غير المتكافئة.

كلمات مفتاحية: الإتحاد المغاربي، الشراكة والوحدة، المبادئ والأهداف، الفرص والتحديات، العراقيل والرهانات

Abstract:

Since the end of the cold war, the world has known the acceleration of arrangements and their attraction to the regional and agglomeration current, amid growing interest in establishing these clusters in new systems. As a result, the States of the Maghreb are unable to complete their path towards the integration and unification of the new regional current through the establishment of a free trade zone and the establishment of a common

المنارة للاستشارات

ww

Moroccan market, as has been the case with all the experience before them, so that they can thus impose their presence in the international community and compete with other economic blocs. The reality of the Moroccan experience reflects a tragic and frustrating landscape for the States and peoples of the region. Despite the availability and existence of an arsenal of appropriate possibilities at all levels, which reflect the unique characteristics of a successful conglomerate, the States of the Maghreb are unable to move towards the desired dream of horizontal integration.
Keywords: Maghreb union, partnership and union, principles and goals, Opportunities and challenges, obstacles and stakes.

المؤلف المرسل: رتيبة برد.

1. مقدمة:

تمتد الجذور التاريخية لفكرة المغرب العربي الكبير إلى فترة النضال المشترك ضد الإستعمار الفرنسي. وقد تأسست الفكرة في أوائل القرن الماضي وتطورت عقدا بعد عقد. كما تعددت مراكز الدعوة إليها من إسطنبول في أوائل القرن إلى باريس في فترة العشرينات، ثم إنتقلت الفكرة ذاتها إلى أقطار شمال إفريقيا في حقبة الثلاثينات. بحيث أصبحت أحد المحددات والدعائم الرئيسية التي إعتمدتها الحركات الوطنية في المغرب، تونس والجزائر في مقاصدها وأهدافها المسطرة. أصبحت أيضا جزءا هاما من إهتمامات الجمعيات الثقافية التي أدمجتها في برامج نشاطاتها منذ فترة الخمسينات، التي تشكل الإطار المرجعي لحركات التحرر الوطني في المنطقة المغاربية.

تعتبر منطقة المغرب العربي، فضاء إستراتيجي بالغ الأهمية، إذ يشكل المحور الأساسي والإرتكازي، الذي تتمركز حوله جملة من الإستراتيجيات الدولية والإقليمية عامة، والشراكة الأورومتوسطية بصفة خاصة. والتي إتخذت عدة أبعاد ومستويات للتعاون، عبر المراحل التي مرت بها علاقات دول المنطقة بجوارها. ومما لا شك فيه أن نجاح أو فشل الشراكة الأورومغاربية مرتبط أساسا بطبيعة العلاقات التي تربط الإتحاد الأوروبي بدول المغرب العربي، وطبيعة سياساتها الموجهة لهذه المنطقة التي تعد قلب وروح المشروع الأوروبي.

المنارة للاستشارات
ww

جاء إهتمامنا بالموضوع من رغبتنا في التأكيد على أهمية المغرب العربي كفضاء حيوي وإستراتيجي. كما أن الإنتماء يفرض علينا مساهمة الكل في موقعه وتخصصه لأجل محاولة تقديم رؤية جديرة بجعل المنطقة تلعب دورها الإيجابي الذي تمليه مكانتها الجد حيوية في الفضاء المتوسطي. فحالة الجمود التي تعيشها تجربة الإتحاد المغاربي، جعل دول المنطقة تتسابق وتتنافس بينها وتضيع على نفسها المكاسب المعتبرة التي كان بالإمكان تحقيقها ككتلة وبصفة موحدة. إلا أنها وفي وضعها الراهن أضحت تخدم مصالح الأطراف –التقليدية والجديدة– المتسابقة والمتنافسة على مصادرها ومواردها.

أما فيما يتعلق بأهمية الموضوع، فهي بأهمية منطقة المغرب العربي، التي تتبين في موقعها الإستراتيجي وبعدها الحيوي، كونها تتوسط قلب العالم، وهي بكل بساطة الجار الأقرب والممول الأول بمصادر الطاقة والموارد الأولية لشركاءها.كما تساهم المنطقة في تحقيق الإستقرار والإستمرارية لمسار الشراكة الأورومتوسطية، التي تحتل فيه الجزء الأكبر في إستراتيجياتها وسياساتها. لعل هذه المكانة الإستراتيجية التي تحتلها المنطقة مقارنة بشرق المتوسط. دون الإنقاص من أهمية هذه الأخيرة، إلا أنها ليست بنفس القرب من أبواب الإتحاد الأوروبي كالفضاء المغاربي، الذي يعد بفعل التقارب الجغرافي والمتاخمة، بمثابة الحديقة الخلفية للفضاء الأوروبي. بناء على ذلك نجد أن الشراكة الشرق أوسطية تميزها بيئة وسمات مختلفة تماما، عن الشراكة الأورومغاربية، التي تستمد مميزاتها وخصوصيتها من الإرتباط الجيوسياسي لضفتي المتوسط.

إستندنا في الورقة البحثية لإطار المنهجي يقوم على مقاربة وصفية تحليلية، أساسها الإنطلاق من توصيف الوضع الذي يميز التجربة الوحدوية المغاربية، وكذا تحليل وتشريح الوضع الذي جعل هذا الإتحاد يعاني الإخفاقات والجمود. يستوجب الأمر البحث في مسببات الوضع والخوض في ما يجب أن يكون عليه الحال، وهذا عن طريق تطبيق مستويات التحليل المعروفة، لتحقيق النتائج المرغوبة من الورقة.

تدور إشكاليتنا حول حالة التناقض الذي تعيشه الدول المغاربية، إذ تعاني من التشتت في ظل كل ما يجمعها من مقومات حضارية، إجتماعية، ثقافية وتاريخية...إلخ. كما أنها وفي ظل توفر جملة من المؤهلات الكفيلة بدفع التجربة التكاملية نحو الأمام عبر وضع الأساس لبناء صرح مغاربي قوي، حصرت هذه الدول نفسها في أطر شراكة خارجية مع أطراف عبر إقليمية، والتي أحكمت سيطرتها عليها. وأكثر من ذلك ساهمت في الإنسداد في مسار الوحدة المغاربية التي تكاد أن تصبح مجرد حلم.

جاءت إشكالية موضوعنا على النحو التالي: لماذا تحولت الوحدة المغاربية من مبادرة رائدة إلى مشروع حبيس الآمال والتطلعات، وكيف السبيل إلى تجاوز الإخفاقات القطرية والقومية ؟

المنارة للاستشارات
ww

ندرج تحت هذه الإشكالية فرضيتان أساسيتان لدعم إكتمال البناء المنهجي لموضوعنا، كالتالي:

- الأولى: هناك علاقة وطيدة بين سياسات الشراكة الأورومتوسطية والعجز الذي يعرفه مسار تجربة الوحدة والتكامل المغاربي،
- أما الثانية: كلما زادت الإخفاقات القطرية والخلفات السياسية بين الدول المغاربية، كلما نقصت إحتمالات تحقيق التكامل المغاربي وزادت فرص إستمرار حالة الشلل التي تصيب مؤسساته.

سنحاول من خلال الورقة البحثية، تقديم الإجابة عن الإشكالية والتحقق من الفرضيات المطروحة، وهو ما سيتبين لنا في خلاصة بحثنا.

2. تحديد الإطار المفاهيمي: المنطقة المغاربية بين الإتحاد والشراكة:

إلتزاما بقاعد المنهجية والموضوعية المتعلقة بتحديد ومراعاة المعايير العلمية في تحديد المفاهيم الأساسية للموضوع. بالشكل الذي يساعدنا على إستبعاد الإلتباس وتعميق الفهم.

من هذا المنطلق سنقوم على التمييز بين أهم المفاهيم الواردة في الورقة البحثية كما يلي:

إذا أردنا تعريف الإتحاد، فنجد أنه عبارة عن تجمع رسمي ومؤسساتي يرحب بالكيانات الاجتماعية المختلفة المستقلة حول مصلحة أو عنصر مشترك. ورد تعريف "الاتحاد" في العلوم الحديثة على أنه: هذا الشكل من الحكم متأصل في تلك البلدان التي تتكون من كيانات إقليمية حددت الاستقلال السياسي قانونًا. تُسمى هذه المكونات في كل بلد على حدة بطريقة مختلفة، ولكن في العلوم القانونية، وبغض النظر عن أسمائها، يتم تعيينها عادةً كمواضيع في الاتحاد.

إذا عدنا لمفهوم الشراكة، نجد أنها عبارة عن تنظيم أو اتفاق بين بلدين أو أكثر في مجال أو مجالات عدة بطريقة لا تؤدي إلى نوع من البناء المؤسساتي. بل الغرض منها بلوغ أهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة. كما تعتبر وسيلة لتقريب السياسات من أجل بلوغ درجة ملائمة تسمح تجسيد التكامل الاقتصادي. من جهته التعاون يعني تبادل المساعدة ولا يهدف المخلق مؤسسات دائمة، إذ أنه ذو طبيعة مؤقتة يتميز بوجود أهداف مجردة وغير مشتركة، فالتعاون عبارة عن سياسات وفاق وتبادل ومشاركة في العديد من النشاطات بين دول ذات مستوى إنمائي متفاوت.

أما عن مفهوم التكامل، يعتبره "إسماعيل صبري مقلد" "عملية ينتج عنها بروز كيان فوق قومي تنتقل إليه مسؤولية أداء الاختصاصات الوظيفية التي كانت تتحملها الحكومات الوطنية. يصبح هذا الكيان الجديد والموسع بمثابة النواة المركزية التي تستقطب مختلف الولاءات والتوقعات والأنشطة السياسية

المنارة للاستشارات
ww

للأطراف القومية التي أوجدته وشاركت في خلقه". (العقابي، 1996، صفحة 224) ويعرفه "ليون ليندبرغ" على أنه "العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض، وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون، أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة". والتكامل حسب "جوهان جالتونج هو "العملية التي يتم بواسطتها اجتماع عضوين أو أكثر من أعضاء المجموعة الدولية ليكونوا عضوا جديدا وعند اكتمال هذه العملية فإنه يمكن القول أن التكامل قد حدث والعكس صحيح". وعرف "بنتلاند" التكامل على أنه "العملية التي يلجأ إليها عضوان أو أكثر من أعضاء المجموعة الدولية ليكونوا كلا دوليا واحدا جديدا". (إدريس، 2001، صفحة 33) و"جون بيندر" يرى أن ظاهرة التكامل تشمل إزالة التمييز بين الفاعلين الإقتصاديين المنتمين للدول الأعضاء، وكذا صياغة وتطبيق سياسات منسقة وموحدة بالقدر الذي يضمن تحقيق الأهداف السياسية والإقتصادية والرفاهية. (الإمام، 1990، صفحة 233)

3. خصوصيات الفضاء المغاربي:

1.3 الخصوصية الجغرافية:

يحتل المغرب العربي موقعا جد إستراتيجي، فهو يعكس متسع جغرافي متجانس الخصائص المناخية والسمات الطبيعية، متكافئ الموارد والمنابع الطبيعية، متجانس العمران ومتقارب الطبائع والتركيبة البشرية. تحتل المنطقة مساحة 6.048.141 كلم^2، تقع شمال إفريقيا، يحدها شمالا البحر المتوسط، والمحيط الأطلسي غربا، ومنطقة الشرق الأوسط والخليج شرقا. (السنوسسي، 1999، صفحة 23) يعتبر المغرب العربي نقطة إلتقاء القارات الثلاث (أوروبا، إفريقيا، آسيا) ونقطة ربط بين المحيطين الأطلسي والهندي. بلغ عدد سكانه الإتحاد في 2017 أكثر من 100 مليون/ن، يتوزعون على رقعة تزيد مساحتها عل ستة ملايين كيلومتر^2. (الفيلالي، 1989، صفحة 21) والسواحل المغاربية لا تبعد عن أوروبا إلا بحوالي 16كم (بين جبل طارق والسواحل الأوروبية).

لا يقتصر تحديد فضاء المغرب العربي بالمنظور الجغرافي الضيق الذي يركز على دول المشكلة له (الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب وموريتانيا)، وإنما يجب أيضا التركيز على المنظور البنائي، ما يتعلق بالإمتداد المتوسطي المنطقة المغاربية، ما يخلق تفاعل وعلاقة تأثير وتأثر على قوتها أو ضعفها. (عياد، 03/ 04 نوفمبر 2009) حيوية المنطقة المغاربية تبرز أيضا في كونها بوابة ومعبر يربط شمال إفريقيا بجنوب الصحراء، فكل الدول المغاربية تجمع بين العمقين إستراتيجي إفريقي. (بن صايم و بن بختي، 03/ 04 نوفمبر

المنارة للاستشارات
ww

2009) إن هذا الموقع المغاربي المتميز، يقدم مساهمة دولية معتبرة كونها ممر حيوي في شبكة النقل الجوي والبحري، وكما تزخر بالمناطق الصناعية التي تستوعب الأيدي العاملة العربية والإفريقية. (جلطي و بن منصور، يومي 03/ 04 نوفمبر 2009) إن التحليل الجيوسياسي للمنطقة، يؤكد وحدة هذا الفضاء وأهميته كحلقة ربط متوسطية وواجهة إفريقية. مما عرضها على مر العقود لكل المطامع والتهديدات والتحديات الأمنية، والتي من المفروض أن تواجهها ككتلة إقليمية موحدة.

2.3 الخصوصية التاريخية:

المعروف أن الفضاء المغاربي هو منطقة نفوذ أوروبي، ويعود ذلك إلى التاريخ الإستعماري. بالرغم من نيل هذه الدول إستقلالها، إلا أن بعض الروابط التاريخية لا تزال قائمة –بكل نسبية ودون مبالغة وحسب طبيعة الأنظمة – لدرجة أن البعض يصف ذلك بالسيادة المنتقصة. هذا الأمر يتبين في التأثير المباشر والغير مباشر الذي يمارسه الإتحاد الأوروبي على دول المنطقة ومحاولات التدخل في إدارة شؤونها وهو ما يعرف بـ"الاستعمار الجديد". الإتحاد الأوروبي يحاول بذلك تحقيق مصالحه وحمايتها، عبر بناء علاقات نفوذ من نوع جديد، تجمع بين كافة الأبعاد (السياسية الإقتصادية والثقافية). (شوكات) http://www.islamonline.net الأمر الذي مكنه من لعب هذا الدور المهيمن هو وجود نخب وتيارات فكرية وسياسية لا تزال تدور في فلك الإرث الثقافي للمستعمر.

3.3 الخصوصية السياسية والأمنية:

الحديث عن خصوصية البيئة الأمنية والسياسية المغاربية، يقودنا بالضرورة للإشارة إلى ما تعرفه المنطقة من تحديات ورهانات أمنية، والتي تمتد تداعياتها وتنعكس بصفة آلية على عدة فضاءات ومحيطات إستراتيجية موازية. وهذا لموقعها في خريطة العالم الجيوسياسي. لعل من أهم الرهانات الأمنية التي تواجهها منطقة المغرب العربي، نجد:

- **على المستوى الأمني**، تعاني المنطقة المغاربية من جملة من المعضلات التي تعيق مشروعها من جهة، وتجعلها زاوية رئيسية في إستراتيجية وسياسات الإتحاد الأوروبي، أبرزها ما يرتبط بالنزاع في الصحراء الغربية، التي يصفي بدوره حالة من التوتر في العلاقات بين الجارتين الجزائر والمغرب. وما تعانية المنطقة من ظاهرة الإرهاب المسماة "بالقاعدة في المغرب الإسلامي"، الذي أصبح يشكل معضلة إقليمية بالنسبة لدول المعنية، وخطر على جميع دول المنطقة وإقليم المتوسط. ضف إلى ذلك تداعيات قضية الهجرة السرية وشبكات تجارة المخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود، فشبكات التهريب أصبحت خطر حقيقي

المنارة للاستشارات
ww

يهدد أمن وسلامة الدول المغاربية. كما يشكل تواجد القوى النووية في الفضاء المتوسطي تهديدا معتبر، دون أن نغفل عن خطر التهديدات البيئية المترتبة عن التلوث بكافة أشكاله.

- **على المستوى السياسي**، تعرف الدول المغاربية جملة من العراقيل أبرزها ما يتعلق بفشل جهود التشاور والتنسيق، لإعتبارات داخلية ذاتية مرتبطة بالأطراف المغاربية وخارجية تتعلق بتأثير الفضاءات والإستراتيجيات المسيطرة على المتوسط وجنوبه.كما أن حالة الضعف السياسي والتنموي، وعجز مستويات التنمية والبناء الديمقراطي، ومسألة حقوق الإنسان وعلاقات الدول بالمنظمات غير الحكومية، كلها تساهم سلبا في عدم تحقيق الإقلاع الحقيقي للوحدة المغاربية. ضف إليها عدم وجود إرادة حقيقية من طرف الدول المغاربية ذاتها ويتجسد ذلك في قلة التعاون فيما بينها.

في ظل هذه الأسباب وغيرها أصبح الإقليم المغاربي جزءا في إستراتيجيات الغرب الذي يتنافس حول ضمه إلى فلكه (الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية). فتوطيد الإتحاد الأوروبي لمجلات التعاون مع الدول المغربية جاء ليمكنه من إحتواء كافة هذه المخاطر في محيطه الجنوبي.

4.3. الخصوصية الإقتصادية:

تزخر الدول المغاربية بثروات باطنية وطاقوية معتبرة، فالمغرب وتونس تزخران بإمكانيات زراعية ورعوية وسياحية هائلة، وتملك موريتانيا الفوسفات والحديد والمنغنيز وثروة سمكية هامة. ناهيك عما تمتلكه الجزائر وليبيا كأعضاء في منظمة الأوبك من احتياطات هائلة من النفط والغاز. فالجزائر هي سابع احتياطي عالمي للغاز، وثاني مصدر له، وهي الدولة الرابع عشر في إحتياطي النفط العالمي.

تتجلى هنا أهمية هذا المجال الحيوي للتأهيل الاقتصادي لهذه الدول، وهذا من خلال حجم الإمكانيات الكبيرة المتواجدة على مساحة تزيد عن 6 مليون كلم،^{2} تزخر بثرواتها غير مستغلة وبعضها غير مكتشف. تزيد مساحة الأراضي الزراعية عن 21 مليون هكتار، وتقدر الرعوية منها بـ100 مليون هكتار. أما الحجم الإحتياطي للبترول يزيد عن 5.5 مليار/طن ويفوق إحتياطي الغاز 5000 مليار متر،^{3} واحتياطي الفوسفات يصل 6 مليار/طن. بذلك تتصف المنطقة بميزات تنافسية لا يستهان بها. إضافة إلى الإمكانيات المتصلة بالإنتاج الصناعي، والتي تحتل فيه المنطقة مزايا هامة. (صالحي، 2003، صفحة دون) .

المنارة للاستشارات
ww

5.3. الخصوصية الإجتماعية والثقافية:

تعتبر الدول المغاربية خزانا حقيقيا للطاقات البشرية، من منطلق إرتفاع نسبة الفئة الشبانية، فهم يمثلون الشريحة الأكبر في المجتمعات المغاربية، والتي يتطلب تكوينها، وتأهيلها لأجل الإستفادة من قدراتها. بالإضافة إلى الثراء الثقافي الذي تزخر به المنطقة، التي تتنوع فيها العادات والتقاليد بكافة مظاهرها. ضف إليها وحدة اللغة والدين والإرث الثقافي والحضاري، مما يشكل عوامل جمع وتقارب. وبالرغم من هذا إلا أن المنطقة تعاني الشقاق وتواجه تحديات إجتماعية كثيرة، متولدة عن عدم قدرة المؤسسات والهياكل المحلية على توفير فرص عمل كافية للشباب. مما يهدد الاستقرار الاجتماعي جراء إرتفاع معدلات البطالة وارتفاع معدلات الفقر بنسب لا يستهان بها. أدى ذلك لبروز مخاطر أخرى متعلقة بالهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، وإستنزاف وإستقطاب الكفاءات المغاربية عبر تشجيع الهجرة المقننة عبر سياسات "الهجرة الإنتقائية".

4. تجربة الوحدة والتكامل المغاربي:

1.4نشأة الفكر الوحدوي المغاربي :

يرجع الميلاد الرسمي للإتحاد المغاربي إلى مؤتمر طنجة في أفريل 1958 الذي ضم المنظمات الرئيسية الثلاثة في المنطقة، وهي الحزب الدستوري الجديد في تونس، جبهة التحرير الوطني في الجزائر، وحزب الإستقلال في مغرب. إلا أن فكرة الإتحاد تعتبر أقدم فكرة لتجمع إقليمي عربي بالرغم من ذلك لم يتجسد إلا بعد ثلاثين عام من اللقاء الأول. تم التوقيع على معاهدة مراكش في 1989/02/17، بتوفر جملة من الشروط، كانت أبرز الدوافع متعلقة بوجود مجموعة من الأخطار الأمنية والإستراتيجية والإقتصادية التي فرضت على الدول المغاربية ضرورة موجهتها بشكل جماعي.

إرتبطت التهديدات السياسية بالإعتداءات الخارجية التي تعرضت لها بعض أقطار المغرب العربي أو حتى جواره، ومنها الهجمات الأمريكية المتتالية على ليبيا، وكذا الاعتداءات الإسرائيلية على تونس، والنزاع حول الصحراء الغربية، والحرب الليبية التشادية، والتوتر السنغالي الموريتاني. (خوني و حساني، 08/ 09 ماي 2004) أما فيما يخص التهديد الإقتصادي الذي واجه الدول المغاربية أكبر من أية منطقة عربية أخرى، جراء تطبيق القانون الأوروبي الموحد والإنتقال إلى السوق الموحدة في 1992. بالرغم من إرتباط المنطقة المغاربية بإقليم غرب أوروبا، يعد سببا قويا للإتحاد المنطقة، التي لاتزال أمام هذا التهديد بالرغم ما

المنارة للاستشارات
ww

تعرفه العلاقات الأورومتوسطية من حجم وكثافة التفاعلات بين الصفتين (الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية).

تم عقد أول إجتماع لمجلس الرئاسة المغاربي في جويلية 1990، في ظل ظروف إقليمية ودولية يصبغها التوتر، وخرج برزنامة من التوصيات التي كانت تسعى إلى تحقيق أهدافها التكاملية، بطريقة تدريجية، وإتفق الأطراف على أن تسلك أربعة مراحل أساسية. كان بذلك مقررا الإنطلاق من إقامة منطقة تبادل حر عام 1992، ثم الإنتقال إلى إقامة إتحاد جمركي عام 1995، بعده إنشاء سوق مغاربية مشتركة بحلول عام 2000 كمرحلة ثالثة، ثم الوصول إلى إرساء إتحاد إقتصادي كآخر مرحلة لإكتمال مسار الإتحاد المغاربي.

إلا أنة وبرغم الحماس الذي طبع الأجواء عند إطلاق المشروع والطموح المغاربي الكبير، لم يتمكن الإتحاد المرور إلى الخطوات العملية، وتوقف الأمر عند إبرام 37 معاهدة وإتفاقية منذ تأسيسه آخرها في 1994/07/24. جاء بعدها قرار تجميد مؤسسات وهياكل الإتحاد في 1995، على إثر تفاقم الخلاف بين الجزائر والمغرب. كما لم تسفر هذه الإتفاقيات المبرمة عن تجسيد المقاصد المرجوة، مما جعل الإتحاد المغاربي مجرد مشروع على الورق، وحلم يراود شعوب المنطقة.

2.4. مبادئ وأهداف التجربة التكاملية المغاربية:

يسعى الإتحاد المغاربي لتجسيد المبادئ والأهداف التالية: (إتحاد المغرب العربي، 2019)

- **في الميدان الدولي**: تحقيق الوفاق بين أعضاءه وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينهم على أساس الحوار.
- **في ميدان الدفاع**: صيانة استقلال الدول الأعضاء، والمساهمة في صيانة السلام والإستقرار.
- **في الميدان الاقتصادي**: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، عبر تجسيد مشاريع مشتركة وبرامج عامة ونوعية.
- **في الميدان الثقافي**: إقامة تعاون لتنمية التعليم والحفاظ على القيم الروحية والخلقية والمستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية، واتخاذ ما يلزم من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، عبر تبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية وبحثية متخصصة ومشتركة بين الأعضاء.

المنارة للاستشارات
ww

كما يسعى الاتحاد المغاربي إلى بفتح الحدود بين الدول لتحقيق حرية الكاملة في التنقل للأفراد والسلع، والخدمات، ورؤوس الأموال. وكذا تجسيد التنسيق الأمني وتوحيد السياسات. مما يساعد على تمتين أواصر الأخوة بين الدول والشعوب؛ وتحقيق تقدم ورفاهية المجتمعات والدفاع عن حقوقها.

5. تجربة الإتحاد المغاربي بين الإمكانيات والإشكالات

1.5. المقومات والفرص المتاحة للتكامل المغاربي:

يتمتع المغرب العربي بحجم من الإمكانيات الهامة والمتاحة، التي يستوجب إستغلالها لتحقيق التكامل، والخروج من التبعية للإطراف الخارجية التي تشكل نوع جديد من العلاقات الإستعمارية والإستغلالية. فالمنطقة تزخر (من الجماهيرية الليبية شرقا إلى المملكة المغربية غربا) بمقومات من شانها إعطاء دفعة قوية لجهود الوحدة، منها الموارد الطبيعية الزراعية، إذ يحتل الإتحاد المغاربي يزخر بالموارد المعدنية والطاقوية (غاز، بترول، الفوسفات...) (صالحي، الاتحاد المغاربي: الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة، 08/ 09 ماي 2004)

جدول يبين الامكانيات الاقتصادية لبلدان المغرب العربي

الموارد الاقتصادية	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	موريتانيا
القمح/ مليون طن	4.500	3.800	1.600	0.130	----
البترول/ مليون طن	44.00	0.02	3.71	70.09	----
غاز طبيعي/ مليار متر ^{3}	152.00	0.04	1.75	3.10	----
الإنتاج الإجمالي للطاقة Tep	142.880	0.628	7.120	73.420	----
الفوسفات/ مليون طن	5	21	8	----	----
الذهب/كغ	377	1500	----	----	----
الحديد/ مليون طن	3.645	2.506	0.182	1.500	10.400

المصدر : المنظمة الدولية لتثمين الثروات الطبيعية

كما تعد الطاقات البشرية والكفاءات العلمية، من بين المقومات التي يتمتع بها الإتحاد المغاربي، الذي يمتد على مساحة تقدر بـــ 5 مليون كلم^2 ويتوزع سكانه على خمسة دول، مختلفة الكثافة السكانية

المنارة للاستشارات
ww

والتمركز البشري والتوزيع الحضري والقطاعي والعمري والثقافي. تفوق نسبة الشباب 60%، كما يختلف توزيع نسبة النشطين في وفقا لتنوع المعطيات الاقتصادية. نجد أكثر من 55% منها في قطاع الخدمات في المغرب وتونس، وتزيد عن 60% في قطاع الصناعي في الجزائر. إن العنصر البشري يعتبر بذلك ثروة هائلة ومن أهم عناصر بناء المغرب العربي، فالكفاءات العلمية والتقنية تعد طاقة منتجة تدعم القطاعات الاقتصادية، وسوق استهلاكية.

2.5. الإشكالات التي عرقلت وجمدت الإتحاد المغاربي:

ظهور الإتحاد المغاربي جاء لأجل تنسيق وتوحيد جهود التعاون والتكامل ومواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات الإقليمية والدولية. لكنه يعاني ومنذ نشأته من القصور والعثرات التي حدت من قوة إنطلاقه وتجسيده. إنتهت المساعي وتبخرت الآمال حين طالبت المغرب بإعتبارها رئيس دورة الإتحاد من الجزائر في ديسمبر 1989، أن توقف نشاط المؤسسات الإتحادية، بمبرر تدخل الجزائر في قضية الصحراء الغربية.

من الإشكالات كذلك ما يتعلق بصعوبة التوفيق بين الرغبة والإرادة في خلق هذا التكامل بين دول الإتحاد، وبين تباين مواقف أنظمة الحكم وتعثر عملية إنتقال الأشخاص والأموال بين الدول، فهذه العملية تعد من الآليات الأساسية لتحقيق الإندماج الإقتصادي (بن عيشي و غربي، 8/ 9 ماي 2004).

إن أردنا التعمق في أهم المعوقات التي تبعثر جهود التكامل لأجل تجاوزها، نجدها مرتبطة بالتالية: (بن عيشي و غربي، مرجع نفسه)

- **الإختلاف في الأنظمة السياسية**، تتنوع الأنظمة بين الملكية والجمهورية، وتختلف في أساليبها في نظرتها لتسيير وتنسيق التوجهات والسياسات، خاصة في القضايا الإقليمية المشتركة. معظم هذه الأنظمة تضع المصلحة القطرية الآنية الظرفية في المقدمة بالمقارنة مع المصلحة القومية الحضارية البعيدة المدى.
- **الإختلاف في الأنظمة الإقتصادية**، التي يترتب عليها إختلاف في السياسات والتوجهات الإقتصادية وتباين إجراءات تنظيم الشؤون الإقتصادية المتعلقة بمصالح المغاربية المشتركة، خاصة في مواجهة التكتلات الأخرى. فالتوجه نحو الليبرالية وإقتصاد السوق، والإنفتاح تنمية للإرتباط المتزايد مع التكتلات والأطراف الدولية المتقدمة، جاء على حساب تنمية العلاقات البينية والجهوية بين الدول

المنارة للاستشارات
ww

المغاربية. نجد بذلك معظم الدول المغاربية أمضت بصورة منفردة إتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوربي في ظل ظروف تفاوضية كرست شروط الطرف القوى وضمنت مصالحه.

- **الإختلاف في التقديرات لقيمة ومنافع التكامل**، بحيث لا تحسن بعض الأطراف تقدير أهمية التكامل ومنافعه. إن الإحصاء والتقدير الجيد للمنافع التي يحققها التكامل جدير بإزالت عقبات أمام الإتحاد. لأن هذا الأخير سيعود بمكاسب جمة على جميع الأطراف. إلا أن غلبة الحسابات السياسية على المصالح الإقتصادية، عطل عملية إتخاذ خطوات جادة وحقيقية وحضارية مسؤولة.
- **الأوضاع الداخلية والظروف الدولية**، إن الأوضاع الداخلية لبلدان الإتحاد المغاربي وما أفرزته من أزمات على المستوى القطري، وجهت الأنظار نحو الإهتمامات الذاتية وجعلتها أولوية على الإهتمام بجهود التعاون والتكامل المغاربي.لقد تعددت الأزمات التي تعرضت لها المنطقة وإجتمع فيها البعد الداخلي والخارجي، مثل المقاطعة والحصار على ليبيا والتي خلقتلها أزمة خانقة، والأزمات السياسية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر. كما عاشت تونس الوضع نفسه. ويبقى الصراع بين المغرب والصحراء الغربية حجر الزاوية في توقيف كل مساعي بناء الإتحاد المغاربي.

إن كل هذه الأوضاع والأزمات والصعاب التي جعلت المشروع الإتحادي يراوح مكانه، وتوقيع 39 إتفاقية بين أعضائه مجرد أورق.

6. مستقبل النظام الإقليمي المغاربي والرهانات القطرية والقومية

يواجه النظام الإقليمي المغاربي في الوقت الراهن جملة من التحديات القطرية والقومية، فلا يمكن تحقيق الوحدة والتكامل الإقليمي إلا بمواجهة رهانات الداخل والخارج. وإنطلاقا من فكرة أن اتحاد المغرب العربي هو نتاج تضافر مجموعة من المقومات والعوامل تتباين بين المحلية والدولية. (مانع، 2004، صفحة 35) فإن مشكلاته أيضا تعود إلى مجموعتين من المسببات. الأولى داخلية وعلى رأسها حالة الانفصال بين النظم السياسية وشعوبها، وتراجع المصلحة العامة أمام المصلحة الضيقة لجماعات النفوذ والطبقات الحاكمة، أطلق عليها برهان غليون "إغتراب الدولة عن المجتمع". أما المجموعة الثانية من المسببات هي الخارجية، على رأسها واقع الدولة القطرية وحالة الضعف التي تعيشها في علاقاتها مع الخارج، وما يطبعها من حالة خوف وعدم استقرار، وعدم إمتلاك مقاليد أمورها ومصيرها، جراء تأثيرات الأطراف الخارجية الداعمة والحامية للأنظمة ونخبها. (غليون، 1988، صفحة 20) سنوضح ذلك من خلال ما يلي:

المنارة للاستشارات
ww

1.6. الرهانات الداخلية والقطرية

تجسيد الإتحاد المغاربي لا يمكن أن يتحقق دون أن تتمكن أطرافه من إستكمال العملية التاريخية لبناء الدولة القطرية على قاعدة مؤسسية سليمة. فعلى دوله أن تبدأ بناء الإتحاد من بناء دولها وتطويرها وإعادة هيكلة سياساتها، وتجاوز الإخفاقات السياسية والإقتصادية التنموية. هي مطالبة أيضا بإمعان النظر في الآليات والوسائل الكفيلة بدعم وحماية مؤسسة الدولة القطرية من التفكيك والإضعاف. لأن هذا الأمر سيؤدي إلى مزيد من التعقيدات في المسار الوحدوي.

أغلب مشاكل الدول المغاربية متعلقة بالجانب السياسي، أبرزها متعلق بمسألة التحول الديمقراطي، المتأثر بالحالة السياسية المترتبة عن علاقة هذه الأنظمة بالدول الأوروبية الاستعمارية. مما أعاق التحول الفعلي والحقيقي. وبالرغم من أن هذا التأثير يتفاوت من دولة إلى أخرى، إلا أن الميزة الأساسية له مرتبطة بأزمة أنماط الشرعية التي تقوم عليها أنظمة هذه الدول. (بلقزيز، 2001، صفحة 142) فمشكلة الشرعية تكمن في إستمدادها من خارج الإرادة العامة والشعبية. توصل "غسان سلامة" من خلال دراسته للقضية وتركيزه على مفهوم القوة والضعف في الدولة العربية، إلى أن ضعف هذه الأخيرة مرتبط بالتحدي الذي عليها مواجهته والمتعلق بالانتماءات. (سلامة، 1989، صفحة 126) ضف لذلك ميزة الولاءات القبلية العشائرية، التي تجعل قيمة الولاءات التحتية (دون الدولة) أحيانا تنافس في قوتها الولاء للدولة. (هلال و مسعد، 2002، صفحة 126)

إن إرساء الديمقراطية الفعلية، أساس حل المشاكل المتداخلة والمعقدة (لما للجانب السياسي من تأثيرات على الأصعدة الأخرى الإقتصادية والإجتماعية). فإرساءها مرتبطة بالإطار الثقافي الملائم "إطار الثقافة الحية"، ولا تكون كذلك إلا إذا كانت قادرة على إبداع وتنمية قيم الحرية والانفتاح والحوار والعدالة. ذلك أن هذه القيم هي التي تجعل ثقافة ما أكثر جاذبية من غيرها. (غليون ب.، 1981، صفحة 28) ما يعني أنها تنطوي على جملة من القيم والمعتقدات السياسية المسيطرة في الدول العربية، فهي بذلك تشكل عنصر هام في العمل السياسي. (الصبيحي، 2000، صفحة 225) ونفسه ذهب إليه "فهمي هويدي" في إعتقاده أن ((العبرة في تحقيق الديمقراطية ونجاحها ليست بإقامة الهياكل الديمقراطية من مجالس نيابية وأحزاب وغير ذلك، فقد تابعنا في تجارب عدة دول عربية بوجه أخص، كيف أقيمت تلك الهياكل ولم يقم للديمقراطية قائمة)). (هويدي، 2001، صفحة 132)

المنارة للاستشارات
ww

من جانب أخر، يعتبر العامل الاقتصادي ذو أهمية كبرى في بناء دول مغاربية قوية وقادرة على تحقيق إكتفاءها، وذلك عبر إتباع سياسات الإصلاح الإقتصادي وإعادة الهيكلة لقطاعات الصناعية والإنتاجية، ودعم مؤسساتها، وتشييد المناطق الصناعية والزراعية الكفيلة بتوفير مناصب شغل والقضاء على البطالة. عموما يجب على الأطراف المغاربية أن تسارع إلى العمل على زيادة درجة الاستقرار الاقتصادي وتوفير الحماية اللازمة والكافية لمواجهة الهزات الاقتصادية، المتولدة عن واقع دولي تتواجه فيه الإقليمية والعولمة وتحاولان التلاقي لتحقيق مصالح القوى المهيمنة دوليا وإقليميا. ويظل موقع الدول المغاربية ووضعها ضعيف وهش، في خضم المعارك المصيرية سياسيا وإقتصاديا.

2.6. الرهانات الخارجية والقومية

تعتبر سياسة إحتماء الدول المغاربية تحت المظلة الغربية والأوروبية خاصة، وراء حالة عجزها وضعفها، فهي أبرز مسببات فشل مشروع التكامل الإقليمي، وجعل التجربة المغاربية أنموذجا ممتدا إقليميا لأوروبا، ويتوافق في مع التصور الذي طالما دافعت عنه وعززته الدول الأوروبية سواء خلال فترة الاحتلال أو في مرحلة الاستقلال. (معروف، 1987، صفحة 60) ويتضح لنا كيف أسقط الطرف الأوروبي الدول المغاربية في حلقة التبعية الإستراتيجية، إلا أن ذلك تحقق بإنصياع المباشر والغير مباشر للأطراف المغاربية.

يعود تعثر المنطقة في تحقيق المشاريع التنموية والإقتصادية المشتركة إلى جملة من العوامل أهمها الشراكة مع الإتحاد الأوروبي الذي قيد الدول المغاربية في الشق الإقتصادي بمشروطيته وإتفاقياته تحت حجة مساعدة شركاءه في المغرب العربي.لكنه في سياسته لتوطيد لعلاقات التعاون مع هذا الفضاء في الميدان الإقتصادي، إعتمد صيغ غير عادلة، أساسها إعتماد علاقات ثنائية تضع كل دولة مغاربية منفرده في مقابل الإتحاد الأوروبي. فهذا الشكل من التعامل جعل الدول المغاربية تتنافس فيما بينها بدل أن تتكامل.

إن إعتماد الدول المغاربية على مسار الشراكة الأورومتوسطية لتحقيق مصالح جزئية، يعد خطأ كبيرا، لأن الإتحاد الأوروبي يسعى من خلالها إلى بلوغ مقاصده على حساب الشركاء، يظهر ذلك في حالة اللاّتكافؤ الواضح، فإنشاء منطقة التبادل الحر لم يأخذ بعين الاعتبار عدم تساوي أو حتى تقارب إمكانيات دول ضفتي المتوسط، بل تم إهمال التباين الصارخ بين الجانبان. يتوضح ذلك جليا إذ رجعنا إلى ناتج الداخل الخام أو إلى معدلات المساهمة في المبادلات التجارية العالمية، ففي الحالة الأولى فإن أرقام الاتحاد الأوروبي تفوق بحوالي 20 مرة أرقام بلدان جنوب المتوسط، أما في الحالة الثانية فإن الفارق الهائل

المنارة للاستشارات
ww

بين نسب الاستيراد والتصدير عند الاتحاد الأوروبي وعند البلدان المتوسطية قد بلغت 56% و52% على التوالي عند التوقيع على إتفاقية الشراكة. (Grasa, 1995, p. 193)

أضحى العمل الإنفرادي في ظل العولمة مستحيلا، مما يلزم الدول المغاربية، بتكثف جهودها لأجل تحقيق أهدافها المشتركة والدفاع عنها بشكل جماعي. يتم ذلك عبر تجميع طاقاتها وتوحيد سياستها الخارجية وتوجهاتها الاقتصادية والتجارية. (بحير، 2005، صفحة 293) فالمنطقة المغاربية أمام خيارات صعبة، فإما أن تخضع وتستسلم لتيار العولمة الجارف، أو تبحث معا سبل تفعيل التكامل. لأن الإستسلام للعولمة ولو أنه واقع إقتصاد عالمي ليس حتمية. (جدو، 2007، صفحة 155، 156)

فعليه، إن من بين الحلول الأساسية لإحداث الإقلاعة الفعلية للدول المغاربية، هو إستكمال وحدتها وتحقيق تكاملها، مما سيولد سياسات مغاربية منسجمة ومنسقة، تتجسد في إستراتيجية موحدة ومتكاملة جديرة بالتصدي للمخططات والإستراتيجيات المتسابقة والمتضاربة في المنطقة. إن دول المنطقة مطالبة أيضا بإيجاد السبل الكفيلة بتجاوز إخفاقاتها على المستوى القطري، لأنها تشكل معضلة إضافية. سيسمح ذلك من تقويم ومراجعة العلاقة في أسسها وقواعدها مع الشركاء خاصة الإتحاد الأوروبي.

كما أن نجاح الإتحاد المغاربي كتكتل إقليمي ذو خصوصية متميزة وقادر على حل النزاعات الإقليمية الخاصة به، لا بد أن يعكس قوة وإستقلالية الدول المكونة له، وهذا بإعتبار أن التكتلات الإقليمية ما هي إلا مرآة عاكسة للدول الأطراف فيها. بالتالي لا يتأتى للإتحاد المغاربي ذلك، إلا إذا تمكنت من فهم إشارات ورموز النظام الدولي، وكذا التصرف حيال تغيرات قيم القوى المهيمنة في بنيته.

3.6. إحياء الإتحاد وإعادة تفعيل التكامل المغاربي:

إن إعادة إحياء الإتحاد المغاربي وضخ دماء جديدة فيه ليس بالأمر المستحيل، فالمسألة تقوم على أمرين أساسين، هما: وجود الإرادة الفعلية، ومضاعفة العمل الجاد. يتحقق ذلك عبر المستويات التالية:

- **المستوى القانوني والمؤسسي:**

يستوجب الأمر تعديل البنية القانونية والمؤسسية، وإصلاح عيوب وثغرات معاهدة مراكش المنشئة للإتحاد، تتمثل التعديلات الضرورية في:

- التخفيف من مركزية مجلس الرئاسة، وإعطاء الأمانة العامة الصلاحيات الضرورية.

المنارة للاستشارات

- إلغاء مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات، وضرورة إلغاء المبدأ بعدم دخول الاتفاقيات المبرمة في إطار اتحاد المغرب العربي حيز التنفيذ إلا بعد تصديقها من كافة البلدان المغاربية والاقتصار على تصديقها من أغلبية أعضاء الاتحاد.

- **المستوى السياسي:**

نجد أن من الخطوات الكفيلة بتحقيق بيئة ملائمة لجمع الأطراف المتفرقة، تلك المتمثلة في:

- تسوية قضية الصحراء المغربية كمدخل لدفع مسار البناء المغاربي نحو الأمام.
- تشجيع دور المجتمع المدني في دعم بنية الإتحاد، والإعتراف بالأهمية الحيوية لفعاليات المجتمع المدني في تحريك المسارات المختلفة للمساهمة في التكامل. (جفال، 2009، صفحة 41)
- ضرورة تجاوز الجدل بين الوطني والمغاربي، عن طريق ملائمة المشاريع الوطنية والمشاريع المغاربية
- ضرورة التخلي عن السياسات والتصرفات الإنفرادية.
- دعم وتشجيع أدوار الجامعات ومراكز البحث العلمي في تشييد البناء الإتحادي وربط النخب المثقفة ببعضها في المنطقة، مع إنشاء هيئة ومؤسسة مغاربية مكلفة بالدراسات المستقبلية والإستشرافية.
- العمل على بناء إتحاد مغاربي آمن، كما حلم به المؤسسين ويطمح له الجميع، وكمشروع وخيار يرتبط بمستقبل رائد وحضاري وأيضا كضرورة إستراتيجية. (مجهول، 2007، صفحة 42، 43)
- ضرورة المسارعة إلى تفعيل الآليات المغاربية المشتركة لمعالجة الأزمات وحالة عدم الاستقرار السياسي الذي تعاني منه المنطقة، من مخلفات الثورة في تونس وحالة الصراع التي تعيشها ليبيا.

- **المستوى الإقتصادي:**

يستلزم إحياء الإتحاد وضع خطة اقتصادية مشتركة هدفها خلق سوق مغاربية مشتركة عن طريق الترابط والتكامل الاقتصادي والتشابك في المصالح وذلك من خلال:

- وضع إستراتيجية مغاربية تتبنى مقاربة شمولية في إحداث التكامل الاقتصادي المغاربي.
- فتح المجالات والحدود للإستثمارات ولإنتقال الأفراد والسلع والأموال، وإطلاق نشاط المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، وتخفيف القيود بين الدول المنطقة.
- خلق مناطق تجارة حرة بين البلدان المغاربية وإزالة الحواجز الجمركي، وتشجيع التبادلات الثنائية.
- التوجه نحو إعتماد إستراتيجيات موحدة للتعامل مع التكتلات والاتحادات الأخرى على أساس الحوار المتوازن والاحترام والمصلحة المشتركة ضمن مقاربة مغاربية شاملة. (حناشي، 2009، صفحة 13)

المنارة للاستشارات
ww

7. تحليل النتائج:

مازالت دول المغرب العربي تواجه جملة من العراقيل التي تقف أمام تحقيق تكاملها، إذ نلاحظ أن الدول المغاربية نفسها هي التي أدارت ظهرها للمغرب العربي لكثرة المشاريع الإقليمية الأخرى المقترحة، التي تقودها قوى أجنبية إعتقادا منها بأنها ستحقق من خلالها مكاسب أكبر بكثير من تعاونها البيني مغاربيا.

الأمر الأكيد، أنه وفي نهاية الأمر، وبعد أن تخيب كل آمل الدول المغاربة وتتعب من حالة الإستغلال والإستنزاف في شراكاتها مع الغرب عامة. وبعد أن تضيع الكثير من الوقت والفرص لن تجد أمامها طريقا أخر سوى حتمية العودة من جديد إلى إقليميها والبحث عن سبل إحياء إتحاد المغرب العربي. مما يقوي إثبات كون الأسباب السياسية، وتلك المتعلقة بعدم توفر الإرادة الفعلية هي الحاجز والعائق الأكبر الذي يقف وراء تجميد مؤسسات إتحاد المغرب العربي.

تأثير الشراكة الأورومتوسطية على عدم إكتمال الوحدة المغاربية يعد أمرا مؤكدا، خاصة في إطار مبادرتي غرب المتوسط (5+5) والإتحاد من أجل المتوسط، مما إستحوذ على طاقة وجهود الأطراف المغاربية، التي يربطها الإتحاد الأوروبي به، بآليات تعاونية ثنائية المستوى تجمع بين دول إقليم غرب المتوسط. يعد هذا الإنصياع المغاربي مخيبا للأمال ويرسخ هيمنة ونفوذ الإتحاد الأوروبي في المنطقة. (الحراثي) http://www.almotamar.com.ly/motamar59/

إن مواجهة الدول المغاربية للتحديات والترتيبات الإقليمية والدولية الجديدة بصفة متفرقة، جعلها في حالة ضعف وتبعية. بدلا من أن تتعامل معها من مركز قوة ككتل وإتحاد، مما يحقق لها قدر أكبر من المصالح والإمتيازات، مازالت الدول المغاربية تقيم علاقاتها وشراكاتها بصفة إنفرادية تعكس انتماءات قطرية ضيقة، جعلتها ضحية علاقات شراكة غير متكافئة. تحولت بفعل ذلك المنطقة إلى فضاء وسوق تنافس فيه إستراتيجيات القوى المهيمنة والمتسابقة على المكاسب المادية والمعنوية لترسيخ ومضاعفة قوتها وهيمنتها. بهذا ضيعت الدول المغاربية على نفسها فرصة إنشاء منطقة حيوية تساهم في جلب وإستقطاب للإستثمارات الأجنبية، وتحقق التنمية والرفهية لشعوبها.

الوحدة المغاربية في ظل جملة التحديات والعراقيل التي تعانيها، تبقى مجرد حلم وشعار ترفعه دول وحكومات المنطقة في المناسبات واللقاءات الرسمية، كما تشكل مصدر إحباط لشعوب الفضاء المغاربي،

المنارة للاستشارات
ww

الراغبة في تحقيق التنمية والرفاه. بذلك يقع على الدول والحكومات مسؤولية تجاوز الخلافات البينية الضيقة لأجل توحيد الجهود بناء الاتحاد المغاربي، فرغبة شعوبها متوفرة، والمقومات والإمكانيات مجتمعة.

8. خاتمة:

استطاعت الكثير من الدول والأقاليم ومنذ عقود من الوصول إلى تحقيق عملية التكامل الإقليمي في مناطقها وبين أطرافها، وأضحت عناصر الإنتاج تتحرك بلا قيود ودون أية حواجز أو حدود. أما التجربة التكاملية المغاربية بقيت تراوح مكانها، بالرغم من كل ما يجمع بين دولها وشعوبها من وحدة جيوسياسية، ثقافية، دينة، حضارية ولغوية. إن هذه الميزة لا تتوفر في أي من التجمعات الإقليمية الأخرى. خاصة أن الوعي الإقليمي بوحدة المغرب العربي تبلور مبكرا في مطلع القرن العشرين، ومنذ فترة الحركات الوطنية المغاربية ، وحين بدأ مفهوم المغرب العربي يظهر سياسيا.

لا يزال مشروع الوحدة المغاربية عالقا لم يتجسد ويتحقق، فما فتئت الأطراف المغاربية أن استقلت، حتى برزت جملة من الخلافات السياسية (خاصة المتعلقة بالحدود)، لتفتح المجال لبداية الانقسام والتشتت. ومنذ ذاك الحين وهذه الدول متفرقة في ظل ظروف داخلية وأوضاع دولية صعبة، تفرز تحديات تهددها خاصة وأنها تواجه واقع اقليمي ودولي معقد، لا يمكن فيه التصدي ولا البزوغ بشكل إنفرادي دون اللجوء إلى التكتل، خاصة في ظل موجة العولمة وتضاعف أهمية العامل الإقتصادي بقوة.

إن التكامل المغاربي أضحى ضرورة ملحة ومستعجلة، ولا ينقص تحقيقه سوى الإرادة الفعلية، مما يمكنها أن تحتل ما يليق بها من مكانة بين التكتلات العالمية وما يؤهلها لتكون قطب تكاملي مميز ورائد. فما يجمع الدول المغاربية أكثر مما يفرقها، لذلك على الحكومات والشعوب العمل جاهدا لتحقيق واقع ومستقبل الإتحاد المغاربي. لأنه السبيل الوحيد للخروج من التبعية والإستعمار الجديد.

9. قائمة المراجع:

المؤلفات:

- *أحمد شكر، الصبيحي، (2000)، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،، لبنان*
- *أحميدة، أمحمد، (1999)، السنوسسي، الإتحاد المغاربي: دراسة في الجغرافيا الإقليمية والإجتماعية والسياسية، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس*
- *جمال عبد الناصر، مانع، (2004)، اتحاد المغرب العربي (دراسة قانونية سياسية)، دار العلوم، الجزائر*

المنارة للاستشارات
ww

- عبد الإله، بلقزيز، (2001)، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، العوائق والممكنات، في: علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان
- علي الدين، هلال ونيفين، مسعد،(2002)، النظم السياسية العربية (قضايا الاستمرار والتغيير)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، لبنان
- علي عودة، العقابي، (1996)، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات، دار الكتب الوطنية، ط1، ليبيا
- غسان، سلامة، (1989)، قوة الدولة وضعفها، بحث في الثقافة السياسية العربية، في: غسان سلامة وأخرون، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت
- فاطمة، الحمدان بحير، (2005)، السياسة الجمركية المغربية وإشكالية المبادلات التجارية الدولية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء
- محمد الأمين، ولد أحمد جدو، (2007)، أثر التغيرات العالمية والإقليمية في مستقبل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي، دار الكتب الوطنية، بنغازي.
- محمد السعيد، إدريس، (2001)، تحليل النظم الإقليمية، دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية
- محمد محمود، الإمام، (1990)، التكامل الاقتصادي: الأساس النظري والتجارب الإقليمية في الإعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت
- مصطفي، الفيلالي، (1989)، المغرب العربي الكبير، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،
- نذير، معروف، (1987)، "التصورات الاجتماعية المغاربية بين النظرية والتطبيق"، ط.1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت
- *Rafael Grasa, (1995), « La Conférence Méditerranéenne Alternative », in Bichara Khader, Le Partenariat Euro-Méditerranéene, l'Harmattan, Paris*

المقالات:

- برهان، غليون، (1981)، الهوية والثقافة والسياسات الثقافية في البلدان التابعة، الفكر العربي المعاصر، العدد 17، ديسمبر/ جانفي ، مركز الإنماء القومي، بيروت
- برهان، غليون، (1988)، النظام الطائفي، منبر الحوار، العدد 11، دار الكوثر ، لبنان

المنارة للاستشارات
ww

- صالح، صالحي، (2003)، التحديات المستقبلية لاقتصادات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوربي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 2 ، جامعة فرحات عباس، سطيف .
- عبد اللطيف، حناشي،(2009)، صعوبات تفعيل الاتحاد ، المغرب الموحد، العدد 09
- فهمي، هويدي، (2001)، الديمقراطية من منظور المشروع الحضاري، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد جويلية / 269 ، بيروت
- مجهول، (2007)، تكلفة اللامغرب: هدر للإمكانيات وخسارات لفرص إستراتيجية"، مجلة الوفاق العربي، العدد 92، تونس

المداخلات:

- عمار جفال، (2009/04/14)، مساهمة المجتمع المدني في البناء المغاربي الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية،العلمية، الندوة السنوية لمركز الجامعة العربية، الأمانة العامة، المغرب العربي في مفترق الشراكات المجتمع المدني المغاربي ومشاركته في بناء صرح المغرب العربي، تونس
- بونوار، بن صايم، بن بختي عبد الحكيم، (04/03 نوفمبر 2009)، رهانات الأمن في المنطقة المغاربية، الملتقى الدولي حول: التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي في ظل التحولات الدولية الراهنة، الجزائر
- غالم، جلطي وعبد الله، بن منصور، (04/03 نوفمبر 2009)، الاقتصاد المغاربي: بين التحديات الأمنية وفرص التنمية، الملتقى الدولي حول: التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي في ظل التحولات الدولية الراهنة، الجزائر
- محمد سمير، عياد، (04/03 نوفمبر 2009)، نحو هندسة المنظومة الأمنية المغاربية، الملتقى الدولي حول التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي في ظل التحولات الدولية الراهنة، الجزائر
- بشير، بن عيشى ومحمد الأمين، غربي، (9/8 ماي2004)، مبررات إقامة اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة، الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، الجزائر
- رابح، خوني ورقية، حساني، (9/8 ماي 2004)، اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكتل الاقتصادي، الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، الجزائر

المنارة للاستشارات
ww

- صالح، صالحي، (9/8 ماي 2004)، الاتحاد المغاربي: الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة، الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، الجزائر

مواقع الانترنيت:

- إتحاد المغرب العربي: الأهداف والمهام، الصفحة الرسمية لإتحاد المغرب العربي، في: https://maghrebarabe.org، 2009، 2021/03/11، 11.03
- خالد، شوكات، "فرنسا والمغرب العربي...شراكة الولاء للمستعمر"، في: http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/12/article9.shtml<br< a=""> />Odat-h@scs-net.org
- ميلاد مفتاح، الحرائي، التنسيق والتعاون في غرب المتوسط، دراسة تحليلية استطلاعية للتعاون الإقليمي، في: http://www.almotamar.com.ly/motamar59/subject/6.htm

المنارة للاستشارات
ww